

إشكالية التغيير في العالم العربي وجدلية البحث عن مخرج

أبوبكر الدسوقي(*)

كاتب وباحث من مصر

(*) مدير مركز الاهرام للدراسات
السياسية والاستراتيجية.

لا شك أن المطالبة بالتغيير في العالم العربي هي مطالب قديمة متجددة، ظهرت خلال العقود الماضية على نحو متفرق، لكنها تزايدت في العام 2010 ثم تبلورت وانفجرت في شكل ثورات جماهيرية حاشدة في العام 2011، سميت تجاوزاً ثورات الربيع العربي، والتي كانت في معظمها تطالب بتغيير سياسي يشمل إسقاط النظم الاستبدادية الفاشلة، التي جثمت على صدور الوطن بفسادها وطغيانها عبر عقود، وقد لخص شعار الثورة المصرية في 25 يناير 2011 (عيش - حرية - عدالة اجتماعية)، جملة المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب العربية الرامية لإحداث التغيير في هذه المجالات.

مرت المطالب الشعبية العربية المطالبة بالتغيير بمرحلتين :

الأولى: في الموجة الثورية الأولى لثورات الربيع، والتي أفضت في معظمها إلى صعود التيار الإسلامي للحكم، بعد عدة جولات من الاستحقاقات الانتخابية.

المرحلة الثانية: تمثلت في حكم الإسلاميين، ثم المرحلة الثالثة التي بدأت بعد ثورة 30 يونيو 2013 في مصر، وسقوط تجربة الإخوان المسلمين.

وذلك عبر محورين لهذه المطالب أحدهما سياسي والآخر اقتصادي اجتماعي، وهو ما تناوله هذه الدراسة بقدر من التفصيل، في محاولة الإجابة عن تساؤلات عدة وهي، ماهية حقيقة التغيير الذي حدث؟ ولماذا تعثرت الثورات العربية الرامية إلى الاستجابة لتطلعات الجماهير في تحقيق

**لماذا تعثرت الثورات العربية
الرامية إلى الاستجابة
لتطلعات الجماهير في تحقيق
الحرية والكرامة، والحياة
الكريمة، والعدالة الاجتماعية**

الحرية والكرامة، والحياة الكريمة، والعدالة الاجتماعية، وكيفية الخروج من هذه الدائرة المفرغة إلى مستقبل أرحب للشعوب العربية؟ وذلك عبر المراحل التالية:

أولاً: التغيير وثورات الربيع العربي في 2011

لا يزال الجدل محتدماً حول أبعاد التغيير الذي حدث في المرحلة الأولى بالنسبة لثورات الربيع العربي، والتي أعقبت الثورات في تونس ومصر ومن ثم ليبيا واليمن وسوريا، التي ما زال شعبها ثائراً في وجه نظام بشار الأسد، حيث شهدت المرحلة الانتقالية في بلاد الربيع العربي أحداث كثيرة، اتسمت بالقلق والتوتر، وشابها الكثير من الأخطاء والتقلبات والصعوبات والإشكاليات التي كانت من شأنها أن تهدد مسار الثورات العربية، بل وتهديد كيان دول الثورات نفسها ووحدتها واستقرارها.

فمع قيام ثورات الربيع العربي في عام 2011، تزايدت التطلعات الشعبية نحو مستقبل أفضل، بعد عقود من الظلم والفساد والمحسوبية، كانت البداية عند محمد البوعزيزي في تونس، صاحب المؤهل الجامعي الذي تحول إلى بائع متجول، والذي أحرق نفسه اعتراضاً على ظلم الشرطة له ومحاربتة في رزقه، وأيضاً الشاب المصري خالد سعيد في الإسكندرية الذي مات متأثراً من شدة التعذيب، وقد مثلت وفاة هذين الشابين الشرارة الأولى لعدة ثورات متتالية أطاحت بنظام بن علي في تونس ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا، و«صالح» في اليمن.

ورغم التعثر الذي شهدته هذه المرحلة بدرجة أو بأخرى، إلا أن التاريخ سوف يسير في النهاية في الطريق الذي دفعت الشعوب ثمناً باهظاً له، فقد تحولت المراحل الانتقالية إلى ما يشبه «مصيصة»، بدا أن الخروج منها من

بناء نظم سياسية ديمقراطية مدنية، أمراً متعذراً إلى حد كبير، في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات، بين عناصر النظام القديم والجديد وعناصر الثوار المدنية والدينية، وارتباك أداء السلطات الانتقالية، مدنية أو عسكرية، في ظل

دون آلام إضافية، وفي وقت ملائم في اتجاه الانتقال من الثورة إلى الدولة، التي تشهد بناء نظم سياسية ديمقراطية مدنية، أمراً متعذراً إلى حد كبير، في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات، بين عناصر النظام القديم والجديد وعناصر الثوار المدنية والدينية، وارتباك أداء السلطات الانتقالية، مدنية أو عسكرية، في ظل

مصاعب سياسية واقتصادية وأمنية، ضغطت على الجميع وأثرت في هياكل الدول بحيث أصبح مستقبل هذه الدول موضع تساؤل⁽¹⁾.

ولأن ثورة التوقعات العربية كانت كبيرة في اتجاه التغيير بعد ثورات الربيع العربي، وكان المتوقع من نظم الحكم الجديدة أن تعمل جدياً وسريعاً، لإعادة بناء النظم والمؤسسات، وإدارة عملية التحول الديمقراطي، كجزء من عملية إعادة بناء الدولة، في إطار من الوحدة والالتفاف الشعبي المستند إلى حكم القانون، وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة على غرار ما حدث في أوروبا الشرقية والدول الناهضة في جنوب وجنوب شرق آسيا، بحيث تتحقق العدالة الاجتماعية وتحسن الأحوال الاقتصادية والمعيشية للمواطنين والشعوب. إلا أن الواقع كان مخالفاً لذلك.

ففي مصر رغم أنها خطت خطوات إيجابية كبرى، بإجراء انتخابات تشريعية نزيهة للمجلس التشريعي بغرفتيه (الشعب والشورى)، ثم حل الأول بسبب عوار تشريعي في القانون الذي تمت بموجبه الانتخابات، ثم بدأت انتخابات رئيس للجمهورية، ورغم تصدر مرشحين للمشهد الانتخابي (د. عبد المنعم أبو الفتوح، والسيد عمرو موسى)، إلا أن نتائج الجولة الأولى جاءت بمرشحين آخرين غير متوقعين، وهما (الفريق أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء لنظام حسنى مبارك، والدكتور محمد مرسى، رئيس حزب الحرية والعدالة، مرشح الإخوان المسلمين)، ولذا كان الانتخاب صعباً للناخبين، ففريق يصوت لشفيق خشية وصول الإسلاميين للحكم، والفريق الآخر يصوت لمحمد مرسى، تجنباً لإعادة إنتاج النظام السابق، وهكذا كانت إحدى المحطات الرئيسية لاختيار رئيس الجمهورية وتأسيس نظام الحكم الجديد عملية يشوبها الانقسام الحاد وعدم الأمان، وكانت النتيجة فوز مرشح الإخوان المسلمين بنسبة تقل عن 52 %، مع الأخذ في الاعتبار أن جزءاً كبيراً من النسبة التي حصل عليها الدكتور مرسى جاءت نكايه في المرشح الآخر، ولاشك أن ذلك مثل هشاشة للحكم الديمقراطي المنتظر وشرعية الرئيس الجديد⁽²⁾.

وبعد الإعلان عن فوز مرشح الإخوان المسلمين قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتسليم الحكم للرئيس المنتخب وعاد الجيش إلى ثكناته

(1) أبوبكر الدسوقي، الثورات العربية لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية؟، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، أبريل 2012) العدد 188.

أن جزءاً كبيراً من النسبة التي حصل عليها الدكتور مرسى جاءت نكايه في المرشح الآخر

(2) د. بهجت قرني، ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013.

وتفرغ للقيام بمهام حفظ الأمن القومي للبلاد وخروجه من الحياة السياسية، لكن وعلى الرغم من التقدم الذي حققته مصر إلا أنها سرعان وقعت أسيرة للجدل والخلاف بين القوى الثورية، حيث أصبحت هناك حالة من التفكك والانقسام والتنازع علي السلطة، ووضح ذلك في الخلاف بين التيار الإسلامي الحاكم ممثلاً في حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وحلفاؤه، وبين المعارضة المدنية الليبرالية والعلمانية، في ظل عدم رضا شباب الثورة لما آلت إليه الأمور، فعقب الانتخابات الرئاسية بأشهر قليلة، شب الخلاف حول الإعلان الدستوري الذي أصدره رئيس الجمهورية في نوفمبر 2012، ثم الجدل حول الدستور، وتجددت المظاهرات والاحتجاجات في الذكرى الثانية لثورة يناير في 2013، حيث استشرى العنف على أثرها في الشارع المصري على نحو غير مسبوق. هذا بالإضافة إلى الانفلات الأمني في البلاد، والذي كان له تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي، ومن ثم أثرت هذه التداعيات بشكل سلبي علي الاقتصاد المصري خلال هذه المرحلة، ونتيجة لذلك فشلت كل مبادرات الحوار الوطني بين القوى السياسية، وكانت النتيجة أن مصر الدولة الكبرى المركزية في الإقليم أصبحت على شفا الإفلاس، وصار شبح الدولة الفاشلة يطاردها مهدداً بانتهيار ركائزها⁽³⁾.

ومما زاد الأمر سوءاً تردى الأحوال الاقتصادية، وارتباك عجلة الإنتاج، وظهر ذلك جلياً في الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات والاعتصامات أمام المؤسسات المختلفة للدولة من قبل الموظفين والعاملين بها⁽⁴⁾، حيث كانت هناك مطالب فئوية وعامة لا نهائية، وفي الوقت نفسه تواجه البلاد حالة من تقلص الموارد، الأمر الذي يجعل الدولة عاجزة عن تلبية كافة المطالب، فقد نتج عن الثورات ثورة من التطلعات، لكن حقائق الواقع قد حولتها إلى ثورة من الإحباطات، نتيجة عجز الموارد عن الوفاء بهذه المطالب⁽⁵⁾.

ولكن هذه الأوضاع لم تدم طويلاً خاصة مع ثورة 30 يونيو، والتي استجاب فيها الجيش المصري لرغبات الشعب المصري بعد خروج الملايين إلى الشوارع، مطالبين بعزل الرئيس محمد مرسى عن الحكم، بعد أن رفض مطالب الجماهير بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، أو حتى الدعوة للاستفتاء العام.

أما في تونس، فالمشهد لا يختلف كثيراً عن مصر، فكانت سمة المرحلة

(3) أبو بكر الدسوقي، الحصاد الهزيل للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013.

(4) خليل العناني، أخطاء إدارة المرحلة الانتقالية في مصر، متاح علي الرابط:
<http://www.tellskuf.com/index.php?option=com-content&view=article&id13557>

(5) أبوبكر الدسوقي، الثورات العربية لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية؟، مرجع سابق.

الانتقالية هي الانقسام والصراع السياسي أيضاً بين قوى الثورة، بعد ظهور نزعة الهيمنة الكاملة من قبل الائتلاف الحاكم الذي تتزعمه حركة النهضة الإخوانية على مجمل العملية السياسية، وعلى الرغم من التغييرات السياسية الواسعة التي شهدتها تونس منذ قيام الثورة فيها، وأهمها انتخابات المجلس التأسيسي، والتي صعدت على إثرها إلى رأس السلطة في تونس حركة النهضة الإسلامية، إلا أن المرحلة الانتقالية في تونس واجهت بعض المشكلات السياسية، والتي كان من أهم أسبابها طول الفترة الانتقالية، فقد كان من المفترض أن تنتهي في أكتوبر 2012، لكن المجلس لم ينجح في وضع دستور للبلاد، وهو ما أدى إلى تأخر إجراء الانتخابات التشريعية، فضلاً عن ضعف أداء الحكومة، وعلى الرغم من دعوة حمادي الجبالي، الأمين العام لحركة النهضة، رئيس الوزراء التونسي آنذاك، لتشكيل حكومة من الكفاءات المستقلة، باعتبارها الطريق الوحيد لإنقاذ البلاد، إلا أن حركة النهضة رفضت هذه المبادرة، وكانت النتيجة أن تقدم «الجبالي» باستقالته في 19 فبراير 2013، ثم تشكلت حكومة جديدة برئاسة «على العريض»، وجهت إليها انتقادات بأنها حكومة ترصيات، وأنها إعادة إنتاج للائتلاف الحاكم، ومع بروز العنف في الشارع التونسي وخاصة الاغتيالات لرموز المعارضة الوطنية التونسية، ومع بروز التيار المتشدد والمتهم بالقيام بأعمال عنف، طالبت المعارضة التونسية بعقد مؤتمر للإنقاذ⁽⁶⁾.

(6) أبوبكر الدسوقي، الحصاد الهزيل للثورات العربية، مرجع سابق.

أما في ليبيا، فمن خلال النظر إلى التجربة بعد مرور أكثر من عامين على اندلاعها ضد العقيد معمر القذافي، نجد أن ليبيا قد خاضت مرحلة انتقالية صعبة، فقد كان هناك غياباً لمؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية، وضعفاً في الأجهزة الأمنية التي تحافظ على السلم والأمن، فقد وضع المجلس الوطني الانتقالي جدولاً زمنياً للمرحلة الانتقالية، لكنه إفتقر إلى البنية المؤسسية لضمان تنفيذ خريطة الطريق، ولعل ما زاد من تحديات هذه المرحلة وجود عشرات الآلاف من الثوار المسلحين، الذين رفضوا التخلي عن أسلحتهم حتى تلبي مطالبهم المختلفة، وتواصل العنف بين القبائل الليبية المختلفة والميليشيات المسلحة، فضلاً عن أن ليبيا لا تزال مفتتة على أسس مناطقية تفتتاً شديداً⁽⁷⁾.

بروز العنف في الشارع التونسي وخاصة الاغتيالات لرموز المعارضة الوطنية التونسية، ومع بروز التيار المتشدد والمتهم بالقيام بأعمال عنف

(7) «الربيع العربي وما بعده.. تحديات وآفاق المرحلة الانتقالية في مصر، مائدة مستديرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، يوليو 2013.

فحتى وقت قريب كانت الدولة عاجزة عن إحكام السيطرة الأمنية على البلاد، وتنفيذ السياسات الخاصة بها، فضلاً عن الجدل الدائر الذي أثير حول قانون العزل السياسي، مما أثار عديد من الاضطرابات، منها حصار المؤتمر الوطني من قبل مجموعات المطالبين بالعزل، بجانب دخول البلاد في دائرة عنف واغتيالات تعرض لها عمر المقرير رئيس المؤتمر، وأدى ذلك إلى خروج مظاهرات مطالبة بتفعيل الجيش والشرطة، كما تزايد انتشار السلاح، وهو ما يهدد بانتشار العنف في مختلف أنحاء البلاد، بالإضافة إلى محاولات بعض القبائل الليبية لإعلان استقلال بعض المناطق (مثل إقليم برقة)، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على وحدة الأراضي الليبية⁽⁸⁾.

(8) صعوبات تواجه عملية الانتقال من الثورة إلى الدولة في ليبيا "، موقع الحرية، الخميس 26 يناير 2012.

فضلاً عن الخلاف بين القوى السياسية الليبية والجدل حول نظامي الحكم بين الرئاسي والبرلماني، ومع أن الأحزاب السياسية الرئيسة لم تعلن مواقف حاسمة حيال هذه المسألة، فقد انقسم الرأي في الشارع السياسي الليبي بين ثلاثة نماذج: النظام البرلماني، النظام الرئاسي، والنظام شبه الرئاسي، ورغم اتفاق القوى السياسية حول هوية الدولة، لكنهم لم يتفقوا على شكل الدولة، فالشرق الغني بالنفط والذي يعاني تهميشاً في ظل النظام السابق يطالب بالفيدرالية، في الوقت الذي تعاني منه ليبيا من ضعف مؤسساتها التي يمكن الاعتماد عليها وخاصة مؤسسة الجيش.

تواصل الفرق المسلحة ممارسة أدوارها علي الأرض في تحد صريح للدولة والحكومة والمؤتمر الوطني

فحتى الآن ليس هناك ما يشير أو يفصح عن وجود أية نجاحات حقيقية للسلطات الانتقالية المؤقتة في ليبيا، بل أن هناك تدهوراً في الشأن الأمني، وتأخر بناء الجيش والمؤسسات الأمنية، حيث يمثل الوضع الأمني الهش في البلاد أكبر تحد مباشر للعملية الانتقالية في ليبيا. إذ يشكل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين، المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة، شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد، حيث تواصل الفرق المسلحة ممارسة أدوارها علي الأرض في تحد صريح للدولة والحكومة والمؤتمر الوطني⁽⁹⁾، وهو ما يعني أن الثورة الليبية لم تستكمل أهدافها في هذه المرحلة.

(9) يوسف الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق، متاح علي الرابط:

<http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageID/3207>

أما في الحالة اليمنية، فلا يزال اليمن يواجه الكثير من التحديات، بعد التخلص من نظام علي صالح، وأبرزها إعادة بناء مؤسسات الجيش والأمن،

وضمنان حيادها، فضلاً عن التمهيد لوضع دستور جديد بإجراء الحوار الوطني قبل بدء الانتخابات المقرر لها في عام 2014، فالمرحلة الانتقالية في اليمن، اتسمت بعدم وجود استقطاب بين القوى السياسية اليمنية، فالمجتمع اليمني بطبعه محافظ، إلا أن اليمن عانى من انهيار اقتصاده بشكل كبير، فضلاً عن ظهور المنشقين عن الجيش اليمني، وصعوبة عودتهم وإعادة دمجهم مرة أخرى في الجيش من جديد.

امتدادات التأثير القبلي في الجيش اليمني، والأجهزة اليمنية، واستشراء الفساد في إدارات الدولة، وبقاء حضور قوى للرئيس السابق على عبدالله صالح، وأفراد أسرته في أهم مفاصل الدولة

فالأزمة اليمنية تميزت بتشابك مجموعة من العوامل تختص بها دون غيرها من الأزمات، التي تواجه كثير من بلدان الربيع العربي، ولعل أشدها نفوراً امتدادات التأثير القبلي في الجيش اليمني، والأجهزة اليمنية، واستشراء الفساد في إدارات الدولة، وبقاء حضور قوى للرئيس السابق علي عبدالله صالح، وأفراد أسرته في أهم مفاصل الدولة، الأمر الذي ألقى بظلال قاتمة على المرحلة الانتقالية في اليمن، خاصة بعد انتخاب الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي، وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية، والتي اشترطت التوافق بين حزب المؤتمر الشعبي «الحزب الحاكم سابقاً»، وأحزاب المعارضة .

وبالنظر في المرحلة الانتقالية في اليمن، نجد أن التحولات محفوفة بالمخاطر هناك شكوك حول تطبيق سلس للمبادرة الخليجية، يضع مستقبل البلاد على المحك في طريق الانتقال السلمي للسلطة، ومن هذه العوامل التي ساهمت في ذلك :

- معارضة كثير من شباب الثورة ومنظمات المجتمع المدني اليمنية، لحكومة التوافق الوطني التي قامت علي تفاهم حزبي بين أحزاب اللقاء المشترك وحزب المؤتمر الشعبي، والأحزاب المتحالفة معه.

- عدم التعامل الجاد مع المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن الدولي 2014، من قبل حزب المؤتمر الشعبي، حيث تبني تفسيرات خاصة ببنود المبادرة والقرار، تخدم الإبقاء على سيطرة أقارب وأنصار صالح على مفاصل إدارات الدولة والجيش والأجهزة الأمنية.

- عدم إنجاز خطوات جدية ملموسة على طريق توحيد الجيش، وإعادة هيكلة

(10) عامر راشد، المرحلة الانتقالية في اليمن وتحدي الوصول إلى حلول مستدامة، أخبار شرق المتوسط، متاح على الرابط:

<http://www.easternmednews.com/permalink/5252.html>

قيادته وقيادة الأجهزة الأمنية، والتعامل مع الميليشيات القبلية المسلحة⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول، أن المشهد السياسي العام في ثورات الربيع العربي انحصر في طغيان الصراع الداخلي، وسيادة حالة من العجز في إدارة التحول الديمقراطي.

وعلى المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فقد كانت مطالب الشعوب تنحصر في تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع الأجور والحد من البطالة والسيطرة على أسعار السلع والخدمات، ولكن يبدو أن تطورات الثورات قد أحدثت آثاراً سلبية على الاقتصاد نتيجة العامل الأمني المتدهور، وانعكاس ذلك على قطاعات الاستثمار والسياحة والمصارف، فظهرت الأزمات الاقتصادية والمالية تمثلت في بعض السيولة وعجز الموازنات العامة، فضلاً عن أزمات مستمرة في نقص الطاقة والوقود، ومن هنا جاء سعي مصر إبان عهد الرئيس السابق مرسى للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، بلغ نحو 408 مليار دولار، للتخفيف من حدة الأزمة رغم الشروط المجحفة للصندوق، والتي كثيراً ما انتقدت هذه الخطوة من قبل حزب الحرية والعدالة عندما أقدمت على القرض - وإن كانت بشروط أقل إجحافاً - الحكومات السابقة لحكومات الدكتور مرسى.

وفي تونس عجزت الحكومات عن إيجاد سبل وحلول للمشكلات الاقتصادية وأزمة البطالة أو إحداث إصلاحات في مجال العمل وتحسين الخدمات العامة، فعلى الرغم من أن الحكومة التونسية أعلنت تحقيق معدل نمو وصل إلى 3,5 %، لكن في الواقع تعاني الأوضاع الاقتصادية من التدهور، فالحكومة تواجه موجة من الانتقادات بسبب ارتفاع البطالة ونسبة الفقر، فضلاً عن تراجع الاستثمارات الأجنبية وقطاع السياحة⁽¹¹⁾.

(11) إيمان أحمد عبد الحليم، أزمات متصاعدة.. مازق المرحلة الانتقالية في تونس، الموقع الإلكتروني، السياسة الدولية، (28 - 9 - 2013)، متاح على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/news/Q2825.aspx>

وفي سوريا، نستطيع القول بأن البنية التحتية في سوريا قد انهارت، ولذلك لا مجال للحديث عن الاقتصاد السوري، فالوضع الاقتصادي تأثر تأثراً كبيراً بالأحداث الجارية، حيث ارتفعت البطالة في البلاد، فضلاً عن انخفاض إنتاج النفط إلى 40 ألف برميل يومياً، مقابل 380 ألف برميل يومياً قبل بدء الأزمة السورية، مما يهدد الدولة السورية بالإفلاس ويجعلها على أعتاب الدولة الفاشلة.

فخسائر الاقتصاد السوري حتى نهاية عام 2012 تقدر بنحو 48,4 مليار دولار أمريكي بالأسعار الحالية، وهو ما يعادل 81,7 % من الناتج المحلي الإجمالي لسوريا في عام 2010 بالأسعار الثابتة لعام 2000، وتعتبر هذه الخسارة كبيرة مقارنة بالخسائر التي نتجت عن النزاعات الداخلية في دول أخرى. وإجمالي هذه الخسارة تتوزع على 50% خسارة في الناتج المحلي الإجمالي، 43 % أضرار في مخزون رأس المال، إضافة إلى 7% والتي تمثل الزيادة في الإنفاق العسكري نتيجة للأزمة⁽¹²⁾.

وخلال هذه المرحلة يمكن رصد عدة ملاحظات هي:

● أنه كان هناك غياباً لحكومات ما بعد الثورات العربية عن الاهتمام بالملف الاقتصادي، الذي يهتم المواطن بشكل أساسي، ويمكنه الوفاء بمطالبه وإشباع حاجاته.

● إن دول الربيع العربي بعدما نجحت في التخلص من الأنظمة المستبدة، كانت السمة السائدة بين القوي السياسية هي الاختلاف والتنازع السياسي، مما أدى إلى ضعف الأداء العام، والعجز عن إيجاد الحلول بشأن الأزمات التي تواجه المجتمعات العربية، وربما كانت من الأفضل والأصلح الرجوع إلى حالة التوافق الوطني، أو الائتلاف الوطني.

● سببت الثورات العربية حالة من عدم الاستقرار الداخلي، أدت إلى تراجع السياسات الخارجية للدول العربية تجاه العالم والإقليم، فأصبحت الدول العربية أكثر عرضة للاختراق من جانب القوى الإقليمية، والدولية بشكل مباشر وغير مباشر.

● أثبتت الأحداث أن السياسة هي التي تقود الاقتصاد، فالتدهور الاقتصادي في دول الربيع العربي مرجعه هو عدم الاستقرار السياسي، فبدونه لن تستطيع الدول تحقيق ما تصبو إليه الشعوب في إشباع حاجاتها الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، فضلاً عن وجود قوى للثورة المضادة التي تسعى لإفشال الثورات عن طريق تأزيم الأزمات والمشاكل.

● ويلاحظ أنه كان هناك اتفاق بين كافة القوى المشاركة في الثورات على هدف الإطاحة بالنظم المستبدة، ولكن لم

(12) تقرير حكومي سوري يتحدث عن خراب الوضع الاقتصادي - الاجتماعي الذي سببه الطغمة الحاكمة في البلاد، متاح على الرابط: <http://syria.frontline.leftover-blog.com/article114879539.html>

هناك اتفاق بين كافة القوى المشاركة في الثورات على هدف الإطاحة بالنظم المستبدة، ولكن لم يكن هناك توافق في الآراء على ماهية المرحلة اللاحقة

(13) بول سالم، تساؤلات حول
مصير الربيع العربي، جريدة الحياة،
الخميس 4 آب/ أغسطس 2011.

يكن هناك توافق في الآراء على ماهية المرحلة اللاحقة، وشكل نظام الحكم الذي سيحل مكان الانظمة البائدة⁽¹³⁾.

ثانياً: تجربة الإسلاميين في الحكم

لم تكن النتائج بعد وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم في بعض دول الربيع العربي ناجحة على النحو الذي كانت ترغبه الجماهير، فبعد ثورات كبرى قامت بها الشعوب العربية للقضاء على الأنظمة الفاسدة، لم تحدث التغييرات المنشودة، فقد كان من الطبيعي أن تقود الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحتدمة والمتفاقمة في كثير من البلدان العربية، واستشراف الفساد، وتزايد البطالة والفقر والتخلف والأمية، إلى تراكم الاحتقان والغضب الشعبي وانفجاره بصورة احتجاجات وانتفاضات وثورات في الميادين والشوارع والساحات العامة، لكن مع وصول الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم، (حركة النهضة في تونس وجماعة الإخوان المسلمين في مصر)، لم يحدث تغييراً ملموساً علي أرض الواقع، ولم تحدث الإصلاحات المطلوبة، ولم يتحقق التحول الديمقراطي المطلوب ولا النهضة الاقتصادية الموعودة، بل وجهت الانتقادات لهذه النظم بأن لديها رغبة شرهة في الاستحواذ والهيمنة والسيطرة على كل مفاصل الدولة، وهو ما عرف باسم «الأخونة»، وكذلك محاولة فرض رؤيتهم على المجتمع.

ففي مصر واجه الإسلاميون ضغوطات شعبية وانتقادات حادة منها: إخفاقهم في إدارة البلاد فضلاً عن نهجهم واستراتيجيتهم الساعية إلى فرض أيديولوجيتهم الخاصة على المجتمع الغير مهياً لذلك، والمنقسم سياسياً، منذ الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس السابق محمد مرسي في نوفمبر 2012، والذي استحوذ فيه الرئيس على العديد من السلطات بخلاف سلطاته التنفيذية، الأمر الذي أدى إلى تجذر الانقسام والتنازع والبعد عن قيمة التوافق الوطني، وأدى إلى ظهور موجات من المظاهرات والاحتجاجات أسفرت عن حوادث عنف، إلى أن تم في النهاية إسقاطهم عن الحكم بواسطة الاحتجاج الجماهيري الغاضب في 30 يونيو 2013، بعد انحياز الجيش المصري إلى جانب المتظاهرين المصريين الثائرين على حكم الإخوان⁽¹⁴⁾.

وحال نفسه بالنسبة لتونس، حيث صعدت حركة النهضة المحسوبة على التيار الإسلامي إلى سدة الحكم بعد انتخابات ديمقراطية، لكن لم تلب هذه

(14) شاكور فريد حسن، من دروس
ثورات الربيع العربي، (3 - 10 -
2013)، متاح علي الرابط:
<http://www.aljabha.org/index.aspx?!=79756>

حركة النهضة مارست الإقصاء ضد القوى السياسية والوطنية الأخرى، وهو ما قوبل بتظاهرات واحتجاجات من قبل المعارضة التونسية

الحركة طموحات الشعب التونسي حيث تفاقمت المشكلات الاقتصادية في البلاد، ولم يحدث أي تحسن على المستوى الاجتماعي، بل ظهر الإقصاء على المستوى السياسي للقوى السياسية والوطنية، على الرغم من الائتلاف بين حركة النهضة وحزبين علمانيين في السلطة، إلا أن حركة النهضة مارست الإقصاء ضد القوى السياسية والوطنية الأخرى، وهو ما قوبل بتظاهرات واحتجاجات من قبل المعارضة التونسية، ومطالبتها بتغيير الحكومة وإسقاط المجلس التأسيسي ومؤسسات الدولة، والمطالبة بدستور جديد للبلاد.

أما بالنسبة لتجربة الإسلاميين في ليبيا، فإن الأداء غير المقنع للإسلاميين في مصر وتونس كان مؤثراً على اختيار الليبيين في أول انتخابات تشريعية ديمقراطية في بلادهم، فقد خسر الإسلاميون الانتخابات، في ظل ممارسات أنصار الشريعة، خاصة في مدينة بنغازي، حيث دأبوا على استعراض قوتهم العسكرية فضلاً عن مطالبتهم في المظاهرات بتطبيق الشريعة، كما صبغت هذه المظاهرات بطابع عسكري تمثل في الحضور الكبير للمسلحين بمختلف أنواع الأسلحة، وهو ما جعل الكثيرون يعيدون النظر في كيفية تصويتهم⁽¹⁵⁾.

(15) رئيس تونس: تجربة الإسلاميين في مصر أسقطتهم في ليبيا، (15-7-2012)، متاح علي الرابط:

<http://www.pal-home.net/ar/categories/65661.html>

كما أن التحالف بين القوى الوطنية الذي قاده محمود جبريل، رئيس الوزراء السابق، يمثل تيارات وآراء سياسية مختلفة ومتباينة أحياناً، إلا أنها تمكنت من الالتقاء حول أجندة وطنية واسعة وشاملة وغير مقيدة بأي بعد أيديولوجي، وهو ما جعل محمود جبريل يعمل على توحيد ما يزيد عن 60 حزباً سياسياً صغيراً خاصة في غرب ليبيا ووسطها، وعمل على تنظيم عدد كبير من الجمعيات الأهلية والغير حكومية تحت اسم جمعيات المجتمع المدني، فضلاً عن أن نسبة كبيرة من العنف خاصة في المدن الكبرى بعد نهاية الثورة والإطاحة بالعقيد

أن نسبة كبيرة من العنف خاصة في المدن الكبرى بعد نهاية الثورة والإطاحة بالعقيد القذافي، ارتكبتها ميليشيات مصنفة على أنها إسلامية أو قريبة من التيارات السياسية الإسلامية

القذافي، ارتكبتها ميليشيات مصنفة على أنها إسلامية أو قريبة من التيارات السياسية الإسلامية، بالإضافة إلى الوعي لدى الناخب الليبي بدور القوى الأجنبية وتدخلاتها في الشأن الداخلي الليبي⁽¹⁶⁾.

(16) مصطفى الفيتوري، لماذا خسر الإسلاميون في انتخابات ليبيا؟، (14-8-2012)، متاح علي الرابط:

<http://ar.qantara.de/content/ar-fy-intkhbt-lyby-lmdh-khsr-islmywn-fy-ntkhbt-lyby>

وكنتيجه لذلك بدأت حدث نوع من المقاومة لسياسات الإخوان المسلمين

حيث ظهرت إلى العلن حركة تمرد في مصر، والتي دعمها الكثير من المثقفين والنشطاء السياسيين المدنيين، ورجال أعمال أيضاً، والتي تسببت في تزايد قلق نظام حكم الرئيس السابق مرسي، من اتساع دائرة تأثيرها في الشارع السياسي المصري، فقد هدفت حركة تمرد، إلى جمع توقعات من الشعب المصري بما يتجاوز ما حصل عليه الرئيس مرسي في انتخابات الإعادة، وكان الهدف السياسي لحركة تمرد المصرية، هو الضغط السياسي والمعنوي على السلطة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة⁽¹⁷⁾.

وقد استطاعت «تمرد» أن تجمع ملايين التوقعات المطالبة، بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة كنوع من الرافض لحكم الإخوان المسلمين في مصر، حيث أعلنت الحركة عند انطلاقها أنها جمعت 200 ألف توقيع في الأسبوع الأول، ثم تواصل انتشار الحركة في الأوساط الشعبية المصرية، وانضمت لها قوى المعارضة التي أجمعت تقريباً على تأييدها، وسعت للانضمام إليها أيضاً بعض قوى تيار الإسلام السياسي، فكانت الحشود الهادرة التي زحفت على الشوارع والبياديين يوم 30 يونيو 2013⁽¹⁸⁾.

وقد شجع نجاح حركة تمرد، الكثير من القوى السياسية والثورية المعارضة في البلاد العربية، مما دفعها لإطلاق حركات مشابهة تحمل الاسم نفسه، وفي مقدمتها تونس، فقد أعلن ناشطون سياسيون في تونس عن تدشين لحركة تمرد مناهضة لحركة النهضة الإسلامية، يكون هدفها العمل على إسقاط المؤسسات المنبثقة عن المجلس التأسيسي وإلغاء مشروع الدستور، وذلك في ظل الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد بسبب الخلافات حول الدستور الجديد، الذي تسعى حركة النهضة إلى إقراره وترفضه أحزاب المعارضة⁽¹⁹⁾.

ولعل من أهم أسباب ظهور حركة تمرد في تونس سلسلة العنف والاعتقالات، التي طالت معارضين بارزين، فقد فجر اغتيال المعارضين اليساريين شكري بالعيد، ومحمد البراهمي أشهر أسوأ موجة احتجاجات في البلاد، لكن الإسلاميين نجحوا في امتصاص الغضب الشعبي الذي استمر بضعة أسابيع، بتشكيل حكومة جديدة ضمت عدد كبير من المستقلين استجابة لطلب المعارضة التونسية⁽²⁰⁾.

(17) صالح سليمان عبد العظيم، حركة تمرد المصرية، موقع العربية، (2013-5-21)، متاح على الرابط: <http://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt> | 2013/05/21 حركة - تمرد - المصرية

(18) حركة تمرد المصرية نجاح باهر في إزاحة الصنم الإخواني، (2013-7-12)، متاح على الرابط: <http://www.alarab.co.uk/?p=51997>

فجر اغتيال المعارضين اليساريين شكري بالعيد، ومحمد البراهمي أشهر أسوأ موجة احتجاجات في البلاد

(19) تمرد تونس بالتزامن مع تمرد مصر، صحيفة البناء، (28 - 9 - 2013)، متاح على الرابط: <http://www.al-binaa.com/index.php?option=com-content&view=article>

(20) تقرير عربي، المعارضة العلمانية تستثمر مكاسب شقيقتها المصرية .. تحولات المشهد السياسي التونسي لإسقاط الإسلاميين، (3-9-2013)، متاح على الرابط: <http://www.al-binaa.com/index.php?option=com.content&view=article&id=849583>

فنموذج 30 يونيو المصري يكاد يتكرر في تونس، فعلى الرغم من الفوارق السياسية بين مصر وتونس، إلا أنه من غير المستبعد أن تشهد تونس ما شهدته مصر من تغيير، ولكن ربما يكون هذا التغيير بشكل مختلف، فمثلما تأثرت مصر بالثورة الأم في تونس، أيقونة الثورات في العالم العربي، يمكن أن تتأثر تونس بالثورة المصرية في 30 يونيو تأثراً بنظرية الدومينو.

ثالثاً: ما بعد 30 يونيو 2013

حيث بدأت مصر مرحلة أخرى من التغيير بعد إسقاط حكم الإخوان في ثورة 30 يونيو 2013، أعلنت فيها المؤسسة العسكرية بمشاركة القوى السياسية المصرية عن خارطة طريق، يعد فيها دستور توافقي جديد، وتجرى فيها انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة، ويتم فيها اكتمال بناء مؤسسات الدولة، إلا أن هناك تحديات جديدة تواجه مصر في تلك المرحلة الانتقالية، منها استثناء العنف في الشارع السياسي المصري

مرسي، مارس بعض انصاره أعمال عنف في مناطق متفرقة من البلاد، والتي تنذر في مجملها بالمزيد من تدهور الأوضاع، هذا فضلاً عن المظاهرات المتكررة لأنصار الرئيس السابق، وهم يطالبون بكسر ما سموه الانقلاب العسكري وعودة الرئيس المعزول للحكم، في حين قابلت سلطات الدولة هذا العنف بالقوة للحفاظ على الأمن والاستقرار.

هناك تحديات جديدة تواجه مصر في تلك المرحلة الانتقالية، منها استثناء العنف في الشارع السياسي المصري

ويعد من أهم التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية بعد ثورة 30 يونيو، تحقيق تنمية وتقدم للاقتصاد المصري، حيث يشكل التراجع الاقتصادي مصدر خطر على الدولة المصرية، خاصة في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع الاستثمارات، مع ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع، فضلاً عن المطالب الفئوية للعاملين والموظفين بالدولة، حيث بات محتملاً على من في سدة الحكم إحراز تقدم ملموس على الصعيد الاقتصادي، وربما تساهم المساعدات الخليجية في تخفيف حدة الأوضاع نسبياً⁽²¹⁾.

ولعل المرحلة الانتقالية الثانية قد تم تحديدها وإطالتها لمدة تسعة أشهر، على الرغم من أن هناك مطالبات لتقليصها لـ ستة أشهر، في حال إجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية متزامنة، لذا كانت هناك مطالبات بتعديل الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس، لكن أولوية مواجهة العنف الصادر

(21) أماني عبد الغني، المجموعة الدولية للأزمات: تحديات المرحلة الانتقالية الثانية في مصر، المصري اليوم، (4 - 9 - 2013)، متاح على الرابط:

<http://www.almasryalyoum.com/node/2088911>

من بعض مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين، كان لها الصوت الأعلى في هذه الفترة، كما يعاني المجتمع أيضاً الانقسام والاستقطاب السياسي والثقافي في المجتمع بين القوي المدنية والإسلامية.

رابعاً: جدلية البحث عن مخرج

فيبدو أن الشعوب العربية مازالت مستمرة في كفاحها من أجل التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما يحقق لهذه الشعوب الآمال التي تنشدها والمكانة التي تستحقها بين الأمم، وقد عرضنا في هذه الدراسة للعديد من التطورات التي حدثت في بعض بلدان ثورات الربيع العربي، والتي عكست في مجملها مطالب شعوب هذه الدول، في إحداث التغيير المنشود بعد عقود من التخلف والجمود، لكن عملية التغيير مستمرة والمطالبة به لن تتوقف، طالما النظم مازالت بعيدة عن إشباع الأهداف الكبرى وتحقيق الجدوى من عملية التغيير، لكن الأحداث تفيد أننا ما زلنا ندور في حلقة مفرغة، تزايد الجدل في كيفية الخروج منها، فما بنته مصر بعد ثورة 25 يناير تعيد بنائه من جديد بعد 30 يونيو 2013، بسبب أخطاء شابت البناء منذ اللحظة الأولى، تسببت في الإطاحة بكامل البناء، بعد الانحراف في مسار الثورة، وهو ما يتجدد أيضاً في دول أخرى، فإلى أين تقودنا عملية التغيير هذه؟ وهل ستركرر ثانية؟، وهل سيظل التغيير قاصراً على من هم في قمة هرم السلطة، أي التغيير السياسي فقط للنخبة الحاكمة، لكن التغيير الذي يحدث الاستقرار ويكمل بناء مؤسسات النظام، ويثبت من أركان الدولة لا يزال غائباً وغير متحققاً، فنحن لا نزال في عملية هدم وبناء

لا نزال في عملية هدم وبناء مستمرة، لكن الشعوب مازالت تدفع الثمن من استقرارها وحياتها ومستقبلها

مستمرة، لكن الشعوب مازالت تدفع الثمن من استقرارها وحياتها ومستقبلها، فلا ينكر أحد ما للتغيير السياسي من فوائد تحقق تصحيح المسار وترسي أسس التحول الديمقراطي في هذه البلدان، لكن الشعوب تدفع الثمن

اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإنسانياً أيضاً، فلا يخفي على أحد ما يترتب على عملية التغيير من انقسامات ومشاحنات داخلية بين أبناء الشعب الواحد بل داخل الأسرة الواحدة، وهذا ما كان واضحاً في مصر بين أنصار الرئيس المعزول، الذين اتخذوا من شعار «رابعة» رمزاً ومن صور الرئيس المعزول أيقونة لهم، واعتبروا كل من ليس معهم أو مؤيداً للانقلاب فهو ضدهم، وبين أنصار ثورة 30 يونيو الذين اتخذوا من الفريق أول عبد الفتاح السيسي،

وزير الدفاع بطلاً قومياً، ومن الإخوان المسلمين إرهابيين وقتلة، ولا شك أن كل هذه الانقسامات تترك أثراً اجتماعياً وجراحاً إنسانية لا يمكن معالجتها إلا بمرور فترة طويلة من الزمن.

ولعل البحث عن مخرج من قبل الشعوب العربية وصولاً لمرحلة الاستقرار الشامل، لن يتأتى إلا بتطبيق العديد من الإجراءات والسياسات، منها ضرورة إطلاق عملية سياسية تقوم على حوار سياسي شامل، يشارك فيه كل فرقاء الوطن وشركائه، لكن ذلك مرهون بموافقة أطرافه، فلا يمكن أن ينجح حوار والأطراف مازالت مصرة على العنف والإقصاء وتخوين الآخرين، كما أنه يجب أن تكون هناك قيادات واعية، بحيث لا يدفعها صراعاها السياسي والأمني مع الإخوان المسلمين إلى معاداة التيار الإسلامي كله، بل قد يتجرأ البعض على معاداة الدين نفسه، ولذا ينبغي التحذير من مغبة ومخاطر تزايد نزعة شعبية ضد التيار الإسلامي كله، مما سيكون له أثر سلبي ويفتح المجال للدخول في أعمال عنف ومواجهات دموية لا تنتهي

ينبغي التحذير من مغبة ومخاطر تزايد نزعة شعبية ضد التيار الإسلامي كله، مما سيكون له أثر سلبي ويفتح المجال للدخول في أعمال عنف ومواجهات دموية لا تنتهي

الإسلامي كله، مما سيكون له أثر سلبي ويفتح المجال للدخول في أعمال عنف ومواجهات دموية لا تنتهي، لكن العكس هو المطلوب، بتأكيد القيم الدينية السمحة وإظهار الجانب المضيئ للدين الإسلامي، من خلال شيوخه وعلمائه الأجلاء مثل علماء الأزهر الشريف في مصر⁽²²⁾.

(22) محمد شومان، المرحلة الانتقالية في مصر وضرورة المصالحة، الحياة اللندنية، (17 - 7/2013)، متاح علي الرابط: <http://daharchives.alhayat.com/issue.archivehayat2008>

كما يجب أن تلتزم النظم الجديدة بخرائط الطريق التي تم الإعلان عنها، بحيث يكون هناك برنامج واضح ومحدد لانتقال السلطة وانتهاء المرحلة الانتقالية، على نحو يعزز من إقامة نظم سياسية ديمقراطية مدنية حديثة، تقرر بالتعددية السياسية والفكرية والتداول السلمي للسلطة، وتكفل الحريات والحقوق الأساسية للشعوب، وتعمل على إرساء دعائم الديمقراطية والحرية بمفهومها الشامل، كما أنه من الضروري إعطاء أهمية كبرى للمطالب الاقتصادية والاجتماعية، ولا بد أن يشهد المواطنون خطوات عملية على أرض الواقع وإلا فقدت التغييرات السياسية جدواها،

فلن تنجح الثورات إلا عندما يكون لها نتائج إيجابية على أرض الواقع

وفقدت الثورات قيمتها بل تصبح مهددة بالفشل، فهناك ضرورة لاتخاذ قرارات إيجابية فيما يتعلق بالمواطن وما يواجهه في حياته اليومية من مشاكل اقتصادية ومعيشية، فلن تنجح الثورات إلا عندما يكون لها نتائج إيجابية على أرض الواقع⁽²³⁾.

(23) محمد الخليفي، قراءة في تداعيات عزل الرئيس المصري محمد مرسي، القدس، (9 - 7 - 2013)، متاح علي الرابط: <http://www.alquds.co.uk/?P61729>

كما تلعب طريقة إدارة المرحلة الانتقالية والقوى المتحكمة فيها، دوراً محورياً في تحديد نجاح أو فشل الثورات في تحقيق أهدافها، فقد يؤدي غياب الرؤية الواضحة والمتفق عليها إلى التخبط والفشل، كما قد تنجح قوى سياسية أو مجتمعية أو تحالف بين عدد منها، في تحويل مسار المرحلة الانتقالية إلى ما يخدم مصالحها، معيقة بذلك حدوث تغييرات جذرية أو ثورية⁽²⁴⁾.

(24) أبوبكر الدسوقي، الثورات العربية لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الإنتقالية الإنتقالية؟، مرجع سابق.

خلاصة القول أن عملية التغيير مستمرة، والمطالبة به لا تتوقف، لأن عملية التغيير التي بدأت منذ أكثر من عامين لم تؤت ثمارها المرجوة بعد، نظراً لتعثر مسارات التغيير في بعض الأحيان، واضطرار البعض الآخر إلى إعادة بناء النظم مرة أخرى، حيث تعود مرة أخرى إلى نقطة الصفر بعض انحراف المسارات عن أهدافها، فضلاً عن اقتصار التغيير على الجوانب السياسية وبالتحديد تغيير رأس الحكم أو النخبة الحاكمة، في حين أغفلت النواحي الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الصعبة التي يشهدها المسار السياسي، في حين تواصل الشعوب كفاحها في البحث عن مخرج فيما ألت إليه الأمور من تعثر وإخفاق.

